

تقرير البورصة اليومي

# تباين في اتجاه مؤشري السوق وتركز السيولة المالية على البنوك خاصة «بيتك»

السعر	التغير	الوزني	التغير	الكمية	المصفقات	قيمة
6444.6	2.1	459.35	-1.03	194247500	3579	54435560
18987.8	-30.8	الإصدار	-2	4308.5	التأمين	2597.5
33760000				56510000		10000
2213.5	5.9	الصناعة	16.2	4680.6	الخدمات	14366.4
33930000				6897500		46940000
4418.5	-8.7	غير الكفوي	42.7	6518.1	مصرف الإصدار	2764.1
1430000				14770000		
1318.3	11.8	الموزني	83.46	0.71	المصفقات	5560
				80000	2	

ارتفاع محدود للمؤشر العام للبورصة

فأجسات النتائج المالية التي أعلنت عنها بعض الشركات اسس أوساط المتداولين في سوق الكويت للأوراق المالية. فقد أشارت الفقرة التي حقيقتها أرباح الوطنية للاتصالات في الربع الأول لتساؤلات حول أسبابها والتي جاءت من إعادة تقييم بعض الأصول، فيما جاءت أرباح بيتك دون مستوى التوقعات، الأمر الذي أدى إلى عمليات بيع قوية على السهم والتي قابلها أيضا عمليات شراء قلصت من خسائر السهم، بينما جاءت أرباح البنك الدولي حسب توقعات «الأنباء» في تقريرها الاسبوعي اسس، وعلى الرغم من التباين في ردود الأفعال حول هذه النتائج إلا ان السوق تجاوز الجانب السلبي لها محققا ارتفاعا محدودا في مؤشر العام في الفواتي الأخيرة، الأمر الذي يشير إلى ان الاتجاه الصعودي العام للسوق سيستمر، خاصة في ظل وجود القوة الشرائية الواضحة على أسهم الشركات القابضة، خاصة البنوك من جانب المحافظ الحكومية، وفي مقابل ذلك فقد استمرت التداولات المرتفعة على عدد من أسهم الشركات الرخيصة مع سيطرة عمليات المضاربة عليها في إطار التحرك الواضح من بعض المجموعات الاستثمارية على أسهمها.

**أرقام ومؤشرات**

5 شركات استحوذت قيمة تداولها البالغة 34,9 مليون دينار على 64,1% من القيمة الاجمالية.

**194.3** مليون سهم تم تداولها بقيمة 54,4 مليون دينار.

**13.1** مليون دينار قيمة تداول سهم «بيتك» على 24% من القيمة الاجمالية.

**4** قطاعات ارتفعت مؤشرات، اعلاها الشركات غير الكويتية بمقدار 42,7 نقطة، تلاه الخدمات بمقدار 40,2 نقطة، فيما تراجعت مؤشرات 4 قطاعات اعلاها قطاع التأمين بمقدار 78,1 نقطة، تلاه البنوك بمقدار 30,9 نقطة.

نحو 64,1% من اجمالي القيمة للشركات التي شملها التداول والتي بلغت نحو 110 شركات، ما يعني ان قيمة تداول 105 شركات استحوذت على 35,9% من اجمالي القيمة، ومن خلال هذه الأرقام يتضح ان تركيز السيولة المالية في قطاع البنوك جاء بشكل مفاجئ نتيجة التداولات المرتفعة على سهمي «بيتك» و«الدولي».

**آلية التداول**

تأثر أداء أسهم بعض البنوك بعمليات البيع الملحوظة على سهم «بيتك»، اثر الإعلان عن نتائجه المالية التي اظهرت تراجعاً، فقد بلغت أرباحها في الربع الأول من العام الحالي نحو 22,6 مليون دينار ما يعادل 8,5 فلوس للسهم مقارنة بأرباح قدرها 30,9 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، وجاء هذا التراجع

شركة وتراجعت أسعار أسهم 36 شركة وحافظت أسهم 36 شركة على أسعارها و107 شركات لم يشملها التداول.

تصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 23,7 مليون سهم نفذت من خلال 891 صفقة قيمتها 23,5 مليون دينار.

وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 46,9 مليون سهم نفذت من خلال 1026 صفقة قيمتها 20,1 مليون دينار.

واحتل قطاع الشركات الاستثمارية المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 56,5 مليون سهم نفذت من خلال 638 صفقة قيمتها 3,5 ملايين دينار.

وجاء قطاع الشركات العقارية في المركز الرابع من حيث القيمة،

**عمليات نقل على «زين» بين بعض المحافظ المالية وأرباح مفاجئة لـ «الوطنية للاتصالات»**

ارتفع المؤشر العام للبورصة 2,1 نقطة ليغلق على 6444,6 نقطة بارتفاع نسبيته 0,03%. فيما انخفض المؤشر الوزني 1,03 نقطة ليغلق على 459,35 نقطة بانخفاض نسبته 0,2%.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 194,3 مليون سهم نفذت من خلال 3581 صفقة قيمتها 54,4 مليون دينار.

وجرى التداول على أسهم 110 شركات من اصل 217 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 38

## «المركز»: تنفيذ التنمية أصبح ضرورة إستراتيجية ولم يعد خياراً

### «بوبيان للتأمين» تطلب من مساهميهها إيداع باقي قيمة الأسهم في حسابها لدى «بوبيان»

تأسست عام 2006 برأس المال المصرح به وقدره 10 ملايين دينار حيث تقدم مجموعة واسعة من المنتجات التأمينية لجميع فئات الأعمال مثل السيارات وتأمين السفر والحريق والحوادث العامة والمسؤوليات والتأمين البحري والطيران والتكافل العائلي والتأمين الصحي على أساس تكافلي بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشراف اللجنة الشرعية للشركة.

وأوضح ان شركة «بوبيان للتأمين التكافلي» تعتبر أول نموذج لشركة تأمين في الكويت مرخص لها من قبل بنك الكويت المركزي لمزاولة عملها من خلال فروع بنك «بوبيان» وهو ما يعرف بالتأمينات المصرفية حيث بدأت الشركة عملياتها في فروع بنوك «بوبيان» الرئيسية في الكويت واستضيف مجموعة فروع أخرى قريباً.

وذكر ابو رجيلة ان أنشطة وعمليات شركة «بوبيان للتأمين التكافلي» جميع مساهميهها الى ايداع باقي قيمة الأسهم المملوكة لهم في حساب الشركة لدى بنك «بوبيان»، وذلك خلال خمسة عشر يوماً تنتهي في 5 مايو المقبل وذلك بموجب المادة «9» من النظام الأساسي للشركة بشأن الوفاء بباقي قيمة كل سهم من أسهم الشركة خلال خمس سنوات على الأكثر من تأسيس الشركة.

وقال مدير عام «بوبيان للتأمين التكافلي» عبدالرؤوف ابورجيلة ان الشركة وخلال فترة قصيرة من تاريخ تأسيسها أصبحت بفضل الله من الشركات الرائدة في مجال التأمين التكافلي، مضيفاً ان مجلس الإدارة قرر في اجتماعه الأخير إخطار مساهمي الشركة بسداد القيمة المستحقة عليهم عن الأسهم المملوكة لهم مع الإعلان عن ذلك.

وأضاف ابورجيلة في تصريح صحفي ان شركة «بوبيان للتأمين التكافلي» تأسست عام 2006 برأس مال مصرح به وقدره 10 ملايين دينار حيث تقدم مجموعة واسعة من المنتجات التأمينية لجميع فئات الأعمال مثل السيارات وتأمين السفر والحريق والحوادث العامة والمسؤوليات والتأمين البحري والطيران والتكافل العائلي والتأمين الصحي على أساس تكافلي بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشراف اللجنة الشرعية للشركة.

مشروعاً بتكلفة مرسودة في الميزانية تبلغ 783 مليون دينار) فإن ما نسبته 19% أو 146 مليون دينار منها قد تم إنفاقه.

وتوقع «المركز» أن يتم توزيع تمويل الخطة بنسبة 50/50 بين القطاع الحكومي والخاص، مشيراً إلى انه لم يتم بعد وضع التصور النهائي لألية التمويل بشكل محدد والتي خضعت للكثير من الجدل في الصحافة وفي العديد من المندوبات (انظر القسم بعنوان مخاطر التمويل)، حيث ان العديد من المشروعات تقع تحت الميزانية الخاصة بالجهات الرسمية المعنية بحيث يتم تمويلها داخلياً في حين ان المشروعات الكبرى سوف تحتاج إلى تمويل إضافي من الحكومة والقطاع الخاص. وقد اتسم الإنفاق الحكومي خلال السنوات الثماني الماضية بالتفاوت مع غياب أي توجه واضح، وارتفع نمو الإنفاق بمعدل 50% قبل ان ينخفض بنسبة 6% في عام 2008، وخلق الإنفاق مرتفعاً بمعدل 88/2010، ليتجاوز 18 مليار دينار في عام 2009 بسبب الارتفاع لمرة واحدة في التحولات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي بلغت 6,3 مليارات دينار والتي لولاها لتوقف الإنفاق عند مستوى 12 مليار دينار، بمعدل نمو سنوي يبلغ 23%.

وشهد العام 2010 تراجعاً في الإنفاق بنسبة 38% في حين رصدت توقعات الإنفاق للسنة المالية الحالية ما قيمته 16,3 مليار دينار، بزيادة قدرها 45%.

ومخاطر منذ عام 2004، حيث بلغ أكثر من 1 مليار دينار في عام 2009 قبل ان يتراجع بنسبة 9/2010، وتتوقع السنة المالية الحالية (2010/2011) أن يتضاعف من 2 مليار دينار ليصل إلى أكثر من 4 مليار دينار ارتباطاً بخطة التنمية الكويتية، إضافة إلى ذلك، فإن مصروفات النصف الأول من عام 2010 المتضمن في خطة السنة المالية 2010/2011 تتوافق مع تلك المرصودة في الميزانية للسنة حسب الميزانية المالية لسنة 2010/2011، وقد رصدت الحكومة للمصروفات التنموية لتصل إلى 2 مليار دينار بحيث تشمل الإنفاق البالغ حتى الآن 735 مليون دينار بالإضافة إلى مصروفات العام بالكامل والبالغة 1,5 مليار دينار في حال توافق الإنفاق في النصف الثاني من خطة العام 2010/2011 مع الإنفاق في النصف الأول من العام 2010.

المشروعات النمطية التي لا تتبع بالضرورة السياسات الخاصة بخطة التنمية الكويتية بوضوح. ويتم تصنيف هذه المشروعات بناء على ما إذا كانت مشروعات تنموية أو مشروعات بنية أساسية بطبيعتها 38% من المشروعات (334) هي مشروعات متضمنة في السياسة وبتكلفة مرسودة مقدارها 1,05 مليار دينار للسنة تم تحقيق ما نسبته 18% منها، ومن المشروعات النمطية التي تشكل 62% من إجمالي عدد المشروعات وبتكلفة مرسودة تبلغ 3,9 مليارات دينار (أو 79% من إجمالي التكلفة المرصودة في الميزانية)، تم تحقيق 14% من التكلفة المرصودة في الميزانية. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المشروعات، سواء كانت متضمنة في السياسة أو كانت مشروعات نمطية، هي مشروعات بنية أساسية في طبيعتها (493) مشروعاً بميزانية تقديرية تبلغ 4,2 مليارات دينار، ومن هذه المشروعات تم إنفاق ما نسبته 14% أو 589 مليون دينار، أما بالنسبة للمشاريع التنموية (وعددها 391

للخطة، وثمة حلول قد تعمل على التخفيف من حدة هذه المخاطر، بيد أن هذه الإجراءات تتطلب قدراً من الالتزام بالتعاون بين الأطراف المعنية. ومن حيث التقدم المحقق حتى الآن في خطة السنة الأولى (2010/2011) وطبقاً لتقرير سير العمل نصف السنوي، فقد تم إنفاق 735 مليون دينار على 884 مشروعاً المقترحة للسنة والتي تشكل 15% من التكلفة المرصودة في الميزانية والبالغة 5 مليارات دينار، فإذا تم توزيع هذا الرقم على السنة بالكامل، فإننا نصل إلى إنفاق السنة بالكامل والبالغ 1,5 مليار دينار وبنسبة إنجاز تبلغ 30% والتي تتفق مع التوقعات الأخيرة لنائب رئيس مجلس أزراد للشؤون الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد، وقد تم توزيع الإنفاق بشكل عادل بين الربع الأول والربع الثاني بنسبة 45% و55% من إجمالي الإنفاق على التوالي، وبالبنسبة للمشروعات الصغيرة والتنمية، فهي موزعة ما بين تلك التي تدعم بشكل مباشر خطة التنمية الكويتية (ومشروعات داعمة لسياسات الخطة) مقابل

### «المنى»: السوق متقلب والمستثمرون يتفاعلون مع النتائج السنوية للشركات

قال التقرير الاسبوعي لشركة المنى للاستثمار الخاص بـ «الأنباء» انه بعد انخفاض شهد سوق الكويت للأوراق المالية في أول جلسة تداول الاسبوع الماضي كرد فعل على التصريحات التي اعلنتها الشركات، استطاع المؤشر السعري للسوق أن يغلق على ارتفاع 53,8 نقطة ليصل إلى مستوى 6442,5 نقطة مكتسباً 99,6 نقطة خلال الأربعة جلسات للتداول خلال الاسبوع الماضي. وأغلق مؤشر المنى الإسلامي (MUDX) على مستوى 648,17 مرتفعاً بمقدار 7,52 نقاط، بينما أغلق المؤشر الوزني على مستوى 460,38 نقطة ومرتفعاً أيضاً بمقدار 6,67 نقاط خلال تداولات الاسبوع، على صعيد آخر، استمر المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية ليكون الأقل تقلباً بين أقرانه لهذا الاسبوع وبنسبة 8,37%، أما بالنسبة للمؤشر الوزني فكان الأكثر تقلباً وبنسبة 13,31%، ومرتفعاً بمقدار 2,65/2010، والذي ارتفعت نسبة تقلبه بمقدار 5,27/2010، ليستقر على مستوى 9,72% لهذا الاسبوع، وارتفع حجم السوق بنسبة 12,8% خلال الاسبوع، وشهد قطاع الاستثمار (ويشكل 28% من حجم

المشروعات النمطية التي لا تتبع بالضرورة السياسات الخاصة بخطة التنمية الكويتية بوضوح. ويتم تصنيف هذه المشروعات بناء على ما إذا كانت مشروعات تنموية أو مشروعات بنية أساسية بطبيعتها 38% من المشروعات (334) هي مشروعات متضمنة في السياسة وبتكلفة مرسودة مقدارها 1,05 مليار دينار للسنة تم تحقيق ما نسبته 18% منها، ومن المشروعات النمطية التي تشكل 62% من إجمالي عدد المشروعات وبتكلفة مرسودة تبلغ 3,9 مليارات دينار (أو 79% من إجمالي التكلفة المرصودة في الميزانية)، تم تحقيق 14% من التكلفة المرصودة في الميزانية. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المشروعات، سواء كانت متضمنة في السياسة أو كانت مشروعات نمطية، هي مشروعات بنية أساسية في طبيعتها (493) مشروعاً بميزانية تقديرية تبلغ 4,2 مليارات دينار، ومن هذه المشروعات تم إنفاق ما نسبته 14% أو 589 مليون دينار، أما بالنسبة للمشاريع التنموية (وعددها 391

للخطة، وثمة حلول قد تعمل على التخفيف من حدة هذه المخاطر، بيد أن هذه الإجراءات تتطلب قدراً من الالتزام بالتعاون بين الأطراف المعنية. ومن حيث التقدم المحقق حتى الآن في خطة السنة الأولى (2010/2011) وطبقاً لتقرير سير العمل نصف السنوي، فقد تم إنفاق 735 مليون دينار على 884 مشروعاً المقترحة للسنة والتي تشكل 15% من التكلفة المرصودة في الميزانية والبالغة 5 مليارات دينار، فإذا تم توزيع هذا الرقم على السنة بالكامل، فإننا نصل إلى إنفاق السنة بالكامل والبالغ 1,5 مليار دينار وبنسبة إنجاز تبلغ 30% والتي تتفق مع التوقعات الأخيرة لنائب رئيس مجلس أزراد للشؤون الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد، وقد تم توزيع الإنفاق بشكل عادل بين الربع الأول والربع الثاني بنسبة 45% و55% من إجمالي الإنفاق على التوالي، وبالبنسبة للمشروعات الصغيرة والتنمية، فهي موزعة ما بين تلك التي تدعم بشكل مباشر خطة التنمية الكويتية (ومشروعات داعمة لسياسات الخطة) مقابل

المشروعات النمطية التي لا تتبع بالضرورة السياسات الخاصة بخطة التنمية الكويتية بوضوح. ويتم تصنيف هذه المشروعات بناء على ما إذا كانت مشروعات تنموية أو مشروعات بنية أساسية بطبيعتها 38% من المشروعات (334) هي مشروعات متضمنة في السياسة وبتكلفة مرسودة مقدارها 1,05 مليار دينار للسنة تم تحقيق ما نسبته 18% منها، ومن المشروعات النمطية التي تشكل 62% من إجمالي عدد المشروعات وبتكلفة مرسودة تبلغ 3,9 مليارات دينار (أو 79% من إجمالي التكلفة المرصودة في الميزانية)، تم تحقيق 14% من التكلفة المرصودة في الميزانية. إضافة إلى ذلك، فإن مصروفات النصف الأول من عام 2010 المتضمن في خطة السنة المالية 2010/2011 تتوافق مع تلك المرصودة في الميزانية للسنة حسب الميزانية المالية لسنة 2010/2011، وقد رصدت الحكومة للمصروفات التنموية لتصل إلى 2 مليار دينار بحيث تشمل الإنفاق البالغ حتى الآن 735 مليون دينار بالإضافة إلى مصروفات العام بالكامل والبالغة 1,5 مليار دينار في حال توافق الإنفاق في النصف الثاني من خطة العام 2010/2011 مع الإنفاق في النصف الأول من العام 2010.